الأمم المتحدة S/PV.6442

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤٤٢**
الجمعة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيسة:	السيدة رايس	(الولايات المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دوغلوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد فوكا زينوفيتش
	تركيا	السيد قرمان
	الصين	السيد وانغ من
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	فرنسا	السيد براينس
	لبنان	السيد سلام
	المكسيك	السيد بوينتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	اليابان	السيد نيشيدا

جدول الأعمال

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية مقدمة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

10-68563 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية مقدمة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السفير تسونيو نيشيدا، الممثل الدائم لليابان، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

وأعطي الكلمة الآن للسفير نيشيدا.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقدم إلى مجلس الأمن التقرير السادس عشر عن فترة التسعين يوما للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وذلك وفقا للفقرة ١٨ (ح) من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ويغطي التقرير الفترة من ١٦ أيلول/سبتمبر إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وهي فترة لم تعقد اللجنة أي جلسات خلالها ولكنها أنجزت عملها باستخدام إجراء الموافقة الصامتة.

وأود أن أبدأ بالإشارة إلى أنه في يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وبالتشاور مع اللجنة، عيّن الأمين العام فريق الخبراء المنشأ عملا بالفقرة ٢٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وترحب اللجنة بهذا التطور، ومن المقرر أن تعقد مشاورات غير رسمية مع أعضاء الفريق اليوم.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة رسائل من اثنتين من الدول الأعضاء أفادتا بوقوع حادثي انتهاك منفصلين للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) الذي يفرض حظرا على تصدير وشراء جميع الأسلحة والمواد ذات الصلة من جمهورية إيران الإسلامية. وفي الحالة الأولى، أبلغت دولة عضو اللجنة بأن السلطات الأمنية فتشت وصادرت ١٣ حاوية شحن، على أحد أرصفة موانيها، تحتوي على أسلحة غير قانونية تردد أن منشأها إيران، وقالت إنها ستقدم تقريرا شاملا عن نتائج التحقيقات التي تجريها. وردت اللجنة، في جملة أمور، بتوصية الدولة العضو بالاحتفاظ بحاويات الشحن المصادرة وتخزينها إلى أن تنتهي اللجنة من نظرها في المسألة وشجعت الدولة العضو على دعوة فريق الخبراء، حسب الاقتضاء، إلى زيارتها وفحص الحاويات المصادرة.

وفي القضية الثانية أبلغت دولة عضو اللجنة بأن سلطات الجمارك ومراقبة الحدود قامت في أحد موانئها بتفتيش ومصادرة حاوية على ظهر السفينة ''إم إس فنلند''، التي بدأت رحلتها من إيران متوجهة إلى الجمهورية العربية السورية، وكانت الحاوية تحتوي على مادة متفجرة ذات طاقة عالية تعرف باسم ''تي ٤'' (T4) أو ''آر دي إكس'' (RDX). وتواصل الدولة العضو إجراء تحقيقات إضافية في القضية. ومثلما في القضية الأولى، انبرت اللجنة إلى الاستجابة بتقديم الإرشاد المناسب لهذه الدولة. ومما يبعث على القلق الشديد أن النمط الظاهر لانتهاك الجزاءات الذي ينطوي على نقل الأسلحة المحظورة من إيران، والذي سلطت اللجنة عليه علانية قبل عام، ما زال مستمرا.

واستنادا إلى برنامج العمل، أقرت اللجنة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر توزيع نشرة مجانية تصف تنفيذ الدول للقرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠)؛ وأقرت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر كشفا بالحقائق يشرح دور اللجنة ودور فريق الخبراء في التحقيق والتصرف تجاه انتهاكات الجزاءات المبلغ عنها. ويحدونا الأمل بأن هاتين الوثيقتين، اللتين عممتهما اللجنة على جميع الدول الأعضاء طي مذكرة رسمية،

والمنشورتين على موقع اللجنة على الإنترنت، ستساعدان الدول الأعضاء على الوفاء بمسؤولياتها.

ونظرت اللجنة ثم وافقت على طلب تقدمت به دولة عضو بمنح استثناء للتصرف بالأموال المجمدة، لمنفعة كيان مدرج في قائمة الجزاءات، بموجب الفقرة الفرعية ١٣ (ب) من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وبالإضافة إلى ذلك تلقت اللجنة ثلاثة طلبات من دولتين عضوين فيما يتصل باستلام و/أو وقف تجميد الأموال لتسديد مبالغ مستحقة بموجب عقود تم الدخول فيها قبل إدراج الكيانين في القائمة، استنادا الفقرة ١٥ من القرار ذاته. واستجابت اللجنة أيضا لاستفسارين خطيين بشأن تدابير تجميد الأصول وبشأن كيان اعتبر مشمولا بتلك التدابير.

أخيرا، علمت اللجنة بطلب مقدم بشطب اسم كيان آخر من القائمة مدرج في مرفق القرار ١٧٣٠ (٢٠٠٦)، وهو طلب مقدم من خلال عملية نقطة التنسيق، وستنظر اللجنة في ذلك الطلب وفقا للقرار ذاته.

اسمحوا لي أن أختتم بالتنويه بالعمل الهام المنتظر من اللجنة تأديته، بما في ذلك النظر في التقرير المرحلي المقبل لفريق الخبراء، وكذلك إجراء استعراض شامل لتقارير التنفيذ المقدمة من الدول الأعضاء بموجب القرارات الأربعة. وقد تلقت اللجنة حتى الآن ٩٢ قرارا وفقا للقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ٧٩ قرارا وفقا للقرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ٦٨ قرارا وفقا للقرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ٤٥ قرارا وفقا للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

بما أن تقريري هذا هو آخر التقارير التي أقدمها كل ٩٠ يوما إلى المجلس بصفتي رئيسا للجنة، أود بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن سلفي، السفير تاكاسو، أن أشكر أعضاء اللجنة على تعاونهم.

أخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشاطر المجلس ملاحظاتي الشخصية حول أنشطة لجنة القرار ١٧٣٧ أثناء فترة عضوية اليابان في مجلس الأمن، نظرا إلى أن ولايتي ستنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

الحدث الأهم الذي وقع أثناء السنتين الماضيتين فيما يتعلق بلجنة القرار ١٧٣٧ كان اعتماد القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وعملا بهذا القرار تم تشكيل فريق الخبراء، وقد بدأت أنشطة الفريق قبل وقت قريب جدا. وبما أن دور الفريق يتمثل في مساعدة اللجنة في عملها من وجهة نظر مستقلة، فإن ضمان توفر بيئة ملائمة للفريق سيخدم على الأمد الطويل مصالح اللجنة. وإن اللجنة والفريق سيلزمهما أيضا أن ينفذا بصورة مشتركة برنامج العمل المعتمد في ٢٣ تموز/يوليه. وبناء على ذلك ينبغي للجنة وفريق الخبراء أن يعملا بطريقة منسقة.

مهما قلنا لن نغالي في التشديد على أن أهم عمل للجنة هو كفالة التنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهذا سيتعذر النجاح فيه ما لم تكن جميع الدول الأعضاء على اطلاع تام على عمل اللجنة وعمل الفريق، وكذلك على دور كل منهما في الوفاء بالواجبات المنبثقة عن هذه القرارات. وفي ظل هذه الخلفية دأبتُ على تأكيد أهمية كفالة الشفافية وتشاطر المعلومات مع الدول الأعضاء. ويمكننا أن نرى الآن على موقع لجنة القرار ١٧٣٧ على الانترنت وثائق هامة مثل كشف الحقائق، الذي يشرح دور اللجنة ودور الفريق، وكذلك النشرة المجانية المعممة التي تصف واجبات الدول الأعضاء بموجب القرارات ذات الصلة. ويحدوني الأمل أن تكون الدول الأعضاء قد وجدت نشر المعلومات المبكر بهذه الطريقة مفيدا.

تقدمت دول أعضاء عديدة بالإبلاغ الفوري عن حالات الانتهاكات التي وقعت في ظل ولايتها القضائية.

وهذا العمل يبرهن على التزام تلك الدول القوي بالاضطلاع بمسؤولياتها بموجب القرارات. وقد حاولتُ، بصفتي رئيسا، أن أقابل إخلاصها بإصدار رسائل التقدير على وجه السرعة، تعبيرا عن حرص اللجنة القوي على التعاون معها في تحقيقاتها. إن إجراء اتصالات سريعة وموثوق بها بين اللجنة والدول المبلِّغة يمثل عنصرا حاسم الأهمية في الوفاء بالولاية الصادرة بالقرارات. وفي الحالات المستقبلية ينبغي للجنة أن تقر وسيلة لتمكين اللجنة والفريق من تشاطر المعلومات مع الأطراف المعنية في تلك القضايا ومن التنسيق الوثيق معها فيها.

تقارير التنفيذ الوطنية المقدمة من الدول الأعضاء تتيح أسسا معززة بالحقائق للجنة حتى تفهم الحالة المحيطة بتنفيذ القرارات. ومن المؤسف جدا بالتالي أن عدد التقارير المقدمة ما زال منخفضا. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأذكّر الدول الأعضاء وأن أطلب منها تقديم التقارير المطلوبة بموجب جميع القرارات ذات الصلة.

أفهم أن تحليل تقارير التنفيذ المقدمة، في اللجان الأخرى، ساعد تلك اللجان على التوصل إلى فهم أفضل للنُّهج التي تأخذ بها الدول الأعضاء في الاضطلاع بواجباتها، وكذلك على تعريف التحديات والمصاعب التي تواجهها الدول الأعضاء. لذلك من المهم والضروري في آن واحد أن تقوم اللجنة، بمساعدة فريق الخبراء، بتحليل محتوى التقارير. وعندما تقوم اللجنة بذلك يمكنها أن تقدم توجيها أفضل للدول الأعضاء في تقديم تقاريرها ومعلوماتها الإضافية، وأن تحدد أيضا أي مواطن ضعف في الوفاء بالواجبات المنبثقة عن القرارات.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أشدد على أن الدعم القوي من الدول الأعضاء حاسم الأهمية لاضطلاع اللجنة بعملها. ولقد استفدتُ استفادة جمة من التعاون الذي قدمته دول أعضاء كثيرة. ويمكن للجنة، برأيي، أن تقوم بالمزيد للحصول على دعم أقوى من ذلك من الدول الأعضاء. وإحدى الأدوات الفعالة التي يمكن للجنة أن تستخدمها في المستقبل تكمن في عقد جلسات إحاطة إعلامية منتظمة مع الدول الأعضاء. وهذا يمكن إتمامه بالمشاركة الحثيثة لفريق الخبراء في أنشطة فتح قنوات الاتصال. ويمكن للفريق أن يدعم أيضا عمل اللجنة ورئاستها بعقد جلسات إحاطة إعلامية مشتركة مفتوحة. ومن الجوهر أن تسعى اللجنة بهمة إلى الحصول على دعم الدول الأعضاء في اضطلاعها بولايتها. ويمكن لاضطلاع اللجنة النشيط بهذا الدور لا أن يعزز من مكانتها وشهرتها فحسب وإنما أيضا من شرعيتها على الأمد الطويل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد نيشيدا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أكون في طليعة الزملاء الذين، أنا متأكد، سيشكرون السفير نيشيدا على إحاطته الإعلامية الأخيرة بصفته رئيساً للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). إن اللجنة التي يغادرها مجهزة تجهيزاً جيداً لمواصلة الوفاء بولايتها الهامة. وسوف يكون دورها حيوياً في سعينا إلى تنفيذ الاستراتيجية المزدوجة المسار لحل المسألة النووية الإيرانية.

وبغية أن تنجح الاستراتيجية المزدوجة المسار، من الضروري للدول أن تنفّذ بصرامة التدابير الواردة في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) وقرارات المجلس السابقة، خاصة بالنظر إلى الانتهاكين الجديدين اللذين أُبلغ عنهما مؤخراً. فقد وصفهما بحق التقرير الصادر اليوم بأنهما جزء من نمط الانتهاكات. وإن عمليتي نقل البضائع المصادرة – أسلحة غير قانونية

ومتفجرات RDX الشديدة الانفجار – هما انتهاكان صارخان من إيران للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). والانتهاك الثاني هو أيضاً انتهاك للفقرة ٨ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونشجع اللجنة على النظر في وضع توصيفات إضافية لمنع المزيد من الانتهاكات والتهرب من الجزاءات.

وتدل هذه الانتهاكات على أهمية لجنة ١٧٣٧ في كفالة التنفيذ من خلال رصد التنفيذ وتقديم المشورة إلى الدول عند الضرورة على حد سواء. وهي تؤكد أيضاً على الدور الحيوي لفريق الخبراء المعين حديثاً التابع لها. وسيكون للفريق جدول أعمال كامل للتحقيق في الانتهاكات المبلّغ عنها، وسيسافر إلى مختلف المناطق للتركيز على التنفيذ.

ونحن ندعم أيضاً جهود التوعية التي تبذلها اللجنة على نطاق واسع لتعزيز التنفيذ. وسيكون الكتيّب وصحيفة الوقائع اللذان صدرا مؤخراً مفيدين للدول الأعضاء التي تسعى إلى تنفيذ التدابير على نحو أكثر فعالية. وقد تنظر أيضاً اللجنة مستقبلاً، وبمساعدة الفريق، في تنظيم إحاطات إعلامية مفتوحة لجميع أعضاء الأمم المتحدة، بغية توضيح ما هو مطلوب من الدول الأعضاء.

وفي حين أن العديد من الدول الأعضاء عملت بسرعة على تعديل قوانينها وإجراءاتها، نذكّر الدول الأعضاء التي لا يزال يتعين عليها تقديم التقارير إلى لجنة ١٧٣٧ بشأن التدابير المتخذة بأن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن، مثلما أكده السفير نيشيدا مجدداً اليوم. وينبغي للجنة أن تجدد ممارسة الضغط بشأن هذه المسألة. ومن شأن الإبلاغ على نحو أكمل أن يساعد فريق الخبراء في تحديد الفجوات، فيما يُعدّون مسحاً شاملاً عن التنفيذ.

إن الإحاطة الإعلامية اليوم تأتي عقب نشر آخر تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن إيران في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ويوفر ذلك التقرير معياراً واضحاً للحكم على مدى عدم امتثال إيران لالتزاماتها الدولية.

أولاً، يذكر التقرير أن إيران لم تعلّق الأنشطة المتعلقة بالتخصيب أو المشاريع المتعلقة بالماء الثقيل مثلما تقتضيه قرارات مجلس الأمن، ومثلما يطلب مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ثانياً، إنه يبيّن أن الوكالة لا تزال تنتظر رداً موضوعياً من إيران يتعلق بالإعلانات عن أن إيران تزمع أيضاً على إنشاء ١٠ مرافق نووية جديدة للتخصيب. ثالثاً، يؤكد التقرير مجدداً أنه لم يحدث تعاون إيراني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن وجود أبعاد عسكرية محتملة لبرنامجها منذ آب/أغسطس ٢٠٠٨. رابعاً، يشير التقرير أيضاً إلى أن إيران، خلافاً لقرارات مجلس الأمن ومجلس الوكالة، تواصل الأنشطة المتعلقة بالماء الثقيل، وتمنع الوكالة من الوصول إلى مواقع إنتاج الماء الثقيل. أخيراً، يستنتج التقرير أن ”إيران لم تتعاون التعاون اللازم بغية السماح للوكالة بالتأكيد على أن جميع المواد النووية في إيران تتعلق بالأنشطة السلمية“ وأن

> ”إيران لا تنفّذ المتطلبات الواردة في قرارات مجلس المحافظين ومجلس الأمن ذات الصلة – وهي ضرورية لبناء الثقة في برنامج إيران النووي ذي الهدف السلمي حصراً، وحل المسائل المعلّقة“.

إننا نجتمع الآن بعد بضعة أيام على المحادثات التي جرت في جنيف بين البارونة آشتون، و E3+3، والسيد جليلي. لقد كان ذلك خطوة طيبة، والاتفاق على الاجتماع مجدداً في تركيا في كانون الثاني/يناير اتفاق إيجابي، ولكننا واضحين إزاء أن المحادثات المقبلة ينبغي أن تشمل نقاشاً صريحاً بشأن الشواغل الدولية العديدة المتعلقة بالبرنامج الإيراني النووي، وإزاء أنه يتعين على إيران أن تبدي إحراز تقدم حقيقي في تلبية هذه الشواغل.

ولا نزال عاقدي العزم على حل هذه الأمور من خلال الحوار والدبلوماسية. ونأمل أن يساعد الاجتماع الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير على تحقيق ذلك الهدف.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين السفير نيشيدا على إحاطته الإعلامية عن أعمال اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) في الأيام الـ ٩٠ الأخيرة. إن إحاطته الإعلامية هذه أمام مجلس الأمن ستكون الأخيرة بصفته رئيساً للجنة. لقد حققت اللجنة في السنتين الماضيتين وتحت قيادة السفير نيشيدا وأسلافه، الكثير من العمل البراغماتي والفعّال. وتود الصين أن تعرب عن تقديرها لعمل اللجنة ورؤسائها.

إن فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٢٩ (٢٠١٠) يقوم حالياً بعمله. ونود أن نشكر رئيس اللجنة، وأعضاء اللجنة، والأمانة العامة على جهودهم. ونأمل من الفريق العامل، وفقاً للولاية التي منحه إياها قرار مجلس الأمن وتحت قيادة اللجنة، أن يؤدي عمله بطريقة براغماتية وكفؤة، وأن يضطلع بدور هام في مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشكل شامل وجدّي. وخلال هذه العملية، تود الصين أن توفر كامل الدعم والمساعدة اللازمين لفريق الخبراء، وسوف تساهم، مثلما تفعل دائماً، في عمل اللجنة.

وتدعم الصين على الدوام الحفاظ على النظام الدولي لمنع الانتشار، وتعلّق أهمية كبرى على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتتقيد بها تقيّداً صارماً. والمطلوب من جميع الدول الأعضاء تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة على نحو شامل وجاد. ومع ذلك، ينبغي خلال هذه العملية ألاّ يكون هناك تفسير متعمّد لنطاق الجزاءات أو توسيع نطاقها.

وتعتقد الصين على الدوام أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، وأنه ليس باستطاعتها أن تحل المسألة أساساً. فأفضل خيار بالنسبة إلى إيران هو السعي إلى إجراء مفاوضات دبلوماسية سلمية، وتحقيق تسوية سلمية للمسألة النووية. ولدينا الآن فرصة جديدة لإعادة بدء الحوار بشأن المسألة النووية الإيرانية والمفاوضات المتعلقة بهذه المسألة. فلقد أجرى للتو الاتحاد الأوروبي وستة بلدان حواراً إيجابياً ومفيداً في جنيف، عزز التفاهم المتبادل. ونأمل من الأطراف المعنية أن تُبقي على جهودها لإيجاد حل عن طريق المفاوضات الدبلوماسية، وأن تحاول بروح تعاونية ومرنة وبراغماتية أن ترسّخ الثقة تدريجياً، وتبحث عن أرضية مشتركة، وتعزز التقدم المحرز في المفاوضات. ولا تزال الصين تأمل أن تتمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تأدية دور بنّاء في المساعدة على إيجاد الحل المناسب للمسألة النووية الإيرانية.

وسوف تواصل الصين العمل مع جميع الأطراف لاغتنام الفرصة الراهنة والاستفادة منها جيداً، بغية تعزيز الجهود الدبلوماسية، ومواصلة توليد الزخم لإيجاد حل للمسألة النووية الإيرانية عن طريق الحوار والمفاوضات. وسوف نواصل القيام بعملنا بحثاً عن حل شامل ودائم ومناسب للمسألة النووية الإيرانية.

السيد برين (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر السفير نيشيدا على تقريره الفصلي، وعلى العمل البارز الذي أنجزه بصفته رئيساً للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وذكرتنا إحاطته الإعلامية بحقيقة الملف الإيراني. وهي تظهر حجم وتنوع الممارسات الإيرانية لتفادي العقوبات.

والانتهاكات الخطيرة في تزايد. فبعد قضية السفن *Monchegorsk* و *Hansa India* و *Francop* وقضية *ANL*

Australia المجاورة، لدينا الآن حالتان جديدتان لتهريب الأسلحة تنتهكان القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، ولدينا، على الأرجح، في قضية متفجرات مادة RDX، انتهاك لحظر استيراد المواد المزدوجة الاستخدام وفقاً للقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). لقد ألقي الضوء مرة أخرى على تدفق كبير للأسلحة والمواد الخطيرة الأخرى، مع تأكيد خطوط الرحلات بين ميناء بندر عباس واللاذقية، على وجه الخصوص. ومما يثير القلق أنه قد تم تحديد طرق جديدة في أفريقيا. ومرة أخرى، ليس هذا، من غير شك، إلا غيض من فيض.

وفي هذا الصدد، أرحب بتمكّن الدول الأعضاء المعنية من اعتراض هذه الشحنات والإبلاغ عن حالات الانتهاكات هذه. وتظهر هذه الإخطارات أن الدول الأعضاء تنفذ القرارات فعلا. وهي تدل على أن إيران لا تزال تستخف بواجباتها الدولية وتهدد السلم والأمن الدوليين والإقليميين. كما تدل على أن الجزاءات لها تأثيرها، إذْ أنّ إيران اضطرت إلى استخدام طرق وحيل متزايدة التعقيد.

ولا يمكننا إلا أن نشدد على خطورة هذا النوع من أنواع التهريب، وفي ذلك الصدد، أشير إلى الشواغل التي أعرب عنها رئيس اللجنة في تقريره. إن هذه الانتهاكات تشكل تهديداً لأمننا الجماعي وللأمن الإقليمي في مناطق لا حاجة لها إلى أي تهديد إضافي. إنها تتطلب أكبر قدر من اليقظة من جانبنا.

وبالتالي، فإننا نأمل أن يحقق فريق الخبراء الذي عينه الأمين العام مؤخراً في حالات الانتهاكات هذه بصورة متعمقة، عملاً بولايته؛ وأن يقوم بدراسة التقنيات التي تستخدمها إيران في التهرب، وبخاصة في قطاع النقل، وأن يقدم على ذلك الأساس توصياته إلى اللجنة.

ولقد أشرتُ في وقت سابق إلى إنشاء فريق الخبراء مؤخراً. إن هذا خبر سار، ويرحب بلدي به. وسيُعقد اجتماع للجنة مع الخبراء اليوم، لكن أود منذ الآن أن أشدد على أهمية عملهم لكفالة التنفيذ الفعال للقرار. ومن الضروري أن يكون الفريق قادراً على دراسة تقارير التنفيذ الوطنية بشأن الانتهاكات، وأن يصدر توصياتٍ دورية لتحسين أحكام الجزاءات، وأن يقوم بإعداد أنشطة للتواصل والتوعية. ونحن نحث كل الدول على التعاون الكامل مع الفريق.

كما نرحب بمواصلة اللجنة لأنشطتها الرامية إلى التوعية باعتمادها عملية توزيع معلومات تعطي تفاصيل محتويات القرارات، والأدوار التي تضطلع بها اللجنة والفريق.

لقد تطرقتُ للانتهاكات التي تناهت إلى علم اللجنة والشواغل التي أثارتها. ولقد جرى تأكيد هذه الشواغل فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني في آخر تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ويشير التقرير إلى أن إيران لا تزال ترفض أن تفي بواجباتها الدولية وأن تستجيب لمطالب مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تواصل إيران أنشطتها لتخصيب اليورانيوم بنسبة ٣,٥ و ٢٠ في المائة، فضلاً عن مشاريعها لإنتاج الماء الثقيل، بالرغم من المطالبات المتكررة لها من المجتمع الدولي، مع ملاحظتنا عدم وجود أي استخدام مدني حقيقي. وترفض إيران التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإلقاء الضوء على طبيعة أنشطتها وكامل نطاقها. وعلى وجه الخصوص، تواصل إيران رفض تقديم إجابات عن أسئلة الوكالة المتعلقة بالجانب العسكري لبرنامجها النووي. ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن الأسئلة المتعلقة بهذه الاستخدامات المزعومة تظل بدون إجابات.

إن التدابير التي اعتمدها مجلس الأمن ليست هدفاً في حد ذاتها. فالغرض منها إقناع إيران بالتفاوض وفقاً للنهج المزدوج لشركاء مجموعة الاتحاد الأوروبي الثلاثة +٣. لقد جاء اجتماع جنيف المعقود في يومي ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر في هذا الصدد نتيجةً للدعوات العديدة للحوار وللجهود المتكررة التي بذلتها السيدة آشتون وشركاء مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة +٣ لاستئناف الحوار مع إيران.

بيد أن الاجتماع ما كان لينعقد لولا ضغوط المجتمع الدولي، التي ازدادت أكثر بعد اتخاذ القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وفي جنيف، أكد شركاء مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة +٣ مجددا قلقهم المشترك إزاء البرنامج النووي الإيراني حسبما وصفته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتوقعات المجتمع الدولي، وواجبات إيران. كما شددوا على عزمهم على إيجاد حل للأزمة النووية الإيرانية عن طريق التفاوض.

ونأمل الآن أن تستفيد إيران من الأسابيع المتبقية قبل اجتماع كانون الثاني/يناير في اسطنبول للنظر في الحالة على ضوء الرسائل التي تلقتها في جنيف، وأن تتخذ تدابير محددة وغير قابلة للرجوع عنها للاستجابة لشواغل المجتمع الدولي، وأن تفي بواجباتها الدولية، وأخيراً، أن تقبل بالنظر في دعواتنا إلى الحوار والتعاون لبدء النقاش مع شركاء مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة +٣ بروح بنّاءة.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر نحن أيضاً رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، السفير نيشيدا، على إحاطته الإعلامية بشأن عمل اللجنة خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ونقدر تقديراً عميقاً جهوده في رئاسة اللجنة، التي اضطلعت بالكثير من العمل خلال تلك الفترة في العديد من مجالات ولايتها. لقد قامت اللجنة بولايتها بشكل صارم، ومن المهم أن تواصل العمل على نفس المنوال في المستقبل.

ونرحب بإنشاء فريق الخبراء، الذي سيقدم الدعم المهني للجنة. ونتوقع أن يقوم الفريق، تحت إشراف اللجنة، بخطوات عملية لتنفيذ المهام الموكلة إليه. وعلى كل أعضاء المجتمع الدولي أن يمتثلوا بصورة صارمة لقرارات مجلس الأمن ونظام الجزاءات فيما يتعلق بإيران، وألا يتجاوزا تلك الحدود.

وبخصوص الحالة الحالية للبرنامج النووي الإيراني، يظل موقفنا بدون تغيير. لقد دعونا بصورة ثابتة إلى إيجاد حل للمشكلة عبر الحوار والتفاعل مع الجانب الإيراني. والأساس الذي يقوم عليه نهجنا هو الاستمرار في المحادثات الهادفة إلى إيجاد حل دبلوماسي، والعمل مع طهران مع كفالة تعاون إيران الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونرحب بمحادثات جنيف بشأن البرنامج النووي الإيراني المعقودة في يومي ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر بين الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالسياسة الخارجية، البارونة آشتون، وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران، السيد جليلي، والمدراء السياسيين لمجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة +٣. لقد استؤنفت المحادثات بعد توقف طويل، وقد نظرت الأطراف عن كثب في المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك حالة البرنامج النووي الإيراني، علاوة على مسائل الأمن العالمي وتعزيز نظام عدم الانتشار.

وقد جرى تحديد بعض الخطوات بغية التمكن من مواصلة الحوار بهدف تعزيز التعاون والبحث عن نُهُج مشتركة. ومن المهم أنه تم التوصل إلى اتفاق في فيينا على عقد اجتماعات في المستقبل، مثل ذلك المزمع عقده في اسطنبول. ونأمل أن تحظى هذه المحادثات بالمزيد من الزخم،

وأن تواصل كل الأطراف المهتمة التفاعل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية وسياسية حصرية للحالة المتعلقة بالمشكلة النووية الإيرانية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أدلي ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

اسمحوا لي أيضاً بأن أبدأ بتوجيه الشكر للسفير نيشيدا على إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم وعلى دوره ودور اليابان النموذجيين في قيادة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) خلال العامين الماضيين. لقد أنجزت اللجنة عملاً كثيراً، وهو قد وضع معياراً عالياً جداً ينبغي لخلفه أن يرتقي إليه.

قبل ستة أشهر، بالتمام والكمال تقريباً، اتخذ هذا المجلس القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) استجابةً لاستمرار رفض إيران الامتثال لواجباتها النووية الدولية. ومنذ ذلك الوقت، استمر عدم امتثال إيران لواجباتها تجاه مجلس الأمن وبموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما استمر عدم تعاونها الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكما سمعنا منذ قليل، استمرت انتهاكاتها المتعددة لقرارات مجلس الأمن. اسمحوا لي أن أتطرق باختصار إلى ثلاث نقاط تتعلق بالحالة الراهنة والخطوات المناسبة القادمة.

أولا، للأسف عندما يتعلق الأمر بأفعال إيران، فإنها لم تتغير كثيرا عما كانت عليه منذ أن اجتمعنا في المرة الماضية. فإيران تواصل انتهاك التزاماتها تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن. فمنذ بضعة أسابيع فقط صدر آخر تقرير للمدير العام للوكالة عن إيران، ومرة أخرى يشدد التقرير على استمرار إيران في رفضها الامتثال لالتزاماتها الدولية المتعلقة بالطاقة النووية وبالتعاون تعاونا كاملا مع الوكالة.

ومما يجدر ذكره أن التقرير يشدد على استمرار إيران في تخصيب اليورانيوم بنسبة ٣,٥ في المائة وعند مستويات تبلغ تقريبا ٢٠ في المائة. ويورد التقرير بالتفصيل استمرار إيران في بناء مفاعل بحوث يعمل بالماء الثقيل، وعن رفضها السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول إلى ما تحتاجه للإجابة على أسئلة تتعلق بمنشأة قم للتخصيب، وهي أسئلة مضى على طرحها زمن طويل، وعدم إجابتها على الأسئلة المتعلقة بالبعد العسكري المحتمل لبرنامج إيران النووي. باختصار، يبين آخر تقرير للوكالة استمرار إيران في تحدي التزاماتها الدولية، ويبين أنه لا يزال يتعين على إيران اتخاذ الخطوات الملموسة التي طالب بها هذا المجلس ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ثانيا، لا بد لنا من أن نبقي الضغط على إيران لتغيير مسارها. ويقع التزام على عاتق جميع الدول الأعضاء بأن تنفذ تنفيذا كاملا قرارات مجلس الأمن. ونحث الدول التي لم تعمل بعد على إبلاغ اللجنة عن جهودها الوطنية في التنفيذ أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وتؤكد قرارات مجلس الأمن التزامات إيران بهدف واضح ألا وهو: حل شواغل المجتمع الدولي بشأن أنشطة إيران النووية. ولجنة القرار ١٧٣٧ وفريق الخبراء الذي أُنشئ مؤخرا سيساعدان في إبقاء الضغط على إيران عن طريق رصد وتحسين تنفيذ وإنفاذ نظام الجزاءات المتعلق بإيران.

ونحض اللجنة بشكل خاص، بتأييد الفريق، على أن تجري تحقيقا مستكملا بشأن جميع انتهاكات الجزاءات المبلغ عنها. ونشيد بنيجيريا على مصادرتها أسلحة إيرانية تم تصديرها انتهاكا لجزاءات الأمم المتحدة. ونشيد أيضا بإيطاليا على مصادرتها مواد حاولت سوريا شرائها من إيران بصورة غير شرعية. فالتحقيقات في هذه الحوادث يمكن أن تساعدنا لكي نفهم بصورة أفضل الأمور ونوقف تهريب

إيران للأسلحة وانتشار الشبكات على نحو ينتهك قرارات المجلس.

ويسرنا أن فريق الخبراء في المرحلة التشغيلية الآن. والفريق مؤهل بصورة ممتازة ونتوقع منه أن يحسِّن بدرجة كبيرة من قدرتنا على رصد الإنفاذ وإحكامه.

وأخيرا، أود أن أكرر التزام حكومتي باستراتيجية المسار الثنائي المتمثل في الضغط والعمل على إقناع قيادة إيران بتغيير مسارها. وفي وقت مبكر من هذا الأسبوع، عقدنا مناقشات صريحة وحوار مع إيران وشركائنا في مجموعة ٣+٣. ونهدف إلى مواصلة عملية بناء الثقة بين إيران والمجتمع الدولي بصورة متأنية وعلى مراحل.

وكما قلنا من قبل، نقر بحقوق إيران، ولكننا نصر على وجوب وفاء إيران بالتزاماتها التي تصاحب تلك الحقوق. فخيار إيران لا يزال واضحا. فإذا بنت الثقة الدولية واحترمت التزاماتها، سوف نقوم بخطوة مماثلة، ولكن إذا رفضت إيران ذلك، ستزداد عزلتها. وسنجعل أعمالنا مرتكزة على مدى تعاون إيران. ونتطلع قدما إلى مواصلة المحادثات في أواخر شهر كانون الثاني/يناير لمناقشة الأفكار العملية لإيجاد طريقة إلى الأمام لحل شواغلنا الأساسية. وما برحنا ملتزمين بالعمل بصورة وثيقة مع شركائنا في المجلس وفي المجتمع الدولي لمنع إيران من تطوير أسلحة نووية.

استأنف الآن وظائفي بوصفي رئيسا للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.